



الهلال الأحمر الكويتي توزع كسوة الشتاء على الأسر المحتاجة داخل الكويت

6

التزاماً بتطبيق المادة الثانية من الدستور

المطيري يقترح إغلاق المحال التجارية ومنع البيع والشراء أثناء صلاة الجمعة



قدم النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحاً برغبة بإغلاق المحال التجارية ومنع البيع والشراء أثناء صلاة الجمعة، قال في مقدمته: قال تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» وما ورد بهذه الآية الكريمة نهي صريح عن البيع والشراء وقت صلاة الجمعة لما فيها من الإشغال بها عن الصلاة.

ماجيد المطيري

كما نص الدستور في المادة (2) دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر

رئيسي للتشريع، وورد في المذكرة التفسيرية للدستور حينما تطرقت للتفسير الخاص لنص المادة الثانية منه، إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة، ومن ثم لا يمنع النص المذكور من الأخذ عاجلاً أو آجلاً بالأحكام الشرعية الإسلامية وما وسعه ذلك ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة، ومن ثم لا يمنع النص المذكور من الأخذ عاجلاً بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور إذ رأى المشرع ذلك.

ونظم القانون رقم (5) لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت في الباب الثاني منه أعمال الجهاز التنفيذي للبلدية، وحدد في المادة (27) منه أن يتولى مدير عام البلدية أموراً منها ما جاء في البند (6) وضع مشروعات اللوائح والنظم الداخلية لشؤون البلدية والقواعد العامة لنظام تعامل أجهزة البلدية مع الجماهير في المجالات كافة.

كما نص في المادة (36) على أن «يكون للموظفين الذين يعينهم الوزير المختص لضبط المخالفات المنصوص عليها في المادة (27) صفة الضبطية القضائية ولهم في سبيل تادية أعمالهم حق دخول الأماكن والمحال العامة وضبط المخالفة والمواد موضوع المخالفة وتحرير المحاضر اللازمة وإحالتها إلى الجهة المختصة، ولهم أن يستعينوا بأفراد القوة العامة.

كما نص في المادة (36) على أن «يكون للموظفين الذين يعينهم الوزير المختص لضبط المخالفات المنصوص عليها في المادة (27) صفة الضبطية القضائية ولهم في سبيل تادية أعمالهم حق دخول الأماكن والمحال العامة وضبط المخالفة والمواد موضوع المخالفة وتحرير المحاضر اللازمة وإحالتها إلى الجهة المختصة، ولهم أن يستعينوا بأفراد القوة العامة.

كما نص في المادة (30) على أن «يكون للموظفين الذين يعينهم الوزير المختص لضبط المخالفات المنصوص عليها في اللائحة صفة الضبطية القضائية ولهم في سبيل تادية أعمالهم حق دخول الأماكن والمحال العامة وضبط المخالفة والمواد موضوع المخالفة وتحرير المحاضر اللازمة وإحالتها إلى الجهة المختصة، ولهم أن يستعينوا بأفراد القوة العامة.»

وتصت كذلك في المادة (30) على أن «يكون للموظفين الذين يعينهم الوزير المختص لضبط المخالفات المنصوص عليها في اللائحة صفة الضبطية القضائية ولهم في سبيل تادية أعمالهم حق دخول الأماكن والمحال العامة وضبط المخالفة والمواد موضوع المخالفة وتحرير المحاضر اللازمة وإحالتها إلى الجهة المختصة، ولهم أن يستعينوا بأفراد القوة العامة.»

ووضحت اللائحة في موادها أرقام (25، 26، 27، 28، 29) غرامات على من يخالفها، مع سحب الترخيص نهائياً والعقوبات النهائية.

كما أصدرت هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية العديد من الفتاوى بشأن منع البيع وقت صلاة الجمعة منها الفتوى رقم (12/413/96) والفتوى رقم (3/740/2003) والكثير من الفتاوى الصادرة حديثاً تؤكد منع المكلفين بالجمعة عن البيع والشراء وقت صلاة الجمعة.

واعتنوا بالنهي الصريح الوارد بالآية الكريمة والتزاماً بتطبيق المادة الثانية من الدستور، وتطبيقاً للقانون رقم (5) لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت ولائحة المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والبالنظر للفتاوى الصادرة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بهذا الشأن، لذا فإني أقدم بالاقترح برغبة التالي: إغلاق سائر المحال التجارية ومنع البيع والشراء في يوم الجمعة من حين النداء الثاني للجمعة إلى نهاية صلاتها، ويستثنى من ذلك الصيدليات والمحال التجارية في المطار والموانئ.

وصرف الإجازة الدورية نقداً

«الداخلية والدفاع» توافق على اقتراحين بمعاملة العسكريين الخليجين مثل الكويتيين في «الشرطة»



جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع

ناقشت لجنة الداخلية والدفاع في اجتماعها مشروعاً بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون 1968/23 بشأن نظام قوة الشرطة، ومجموعة من الاقتراحات بقوانين.

وصرح رئيس اللجنة عسك العنزي بأن اللجنة وافقت على اقتراحين بتعديلاً بمعاملة العسكريين الخليجين العاملين في سلك الشرطة معاملة الكويتيين كما وافقت على صرف إجازة قوة الشرطة الدورية نقداً.

وأكد عسك أن موافقة لجنة الداخلية والدفاع على الاقتراحين ومشروع تعديل قانون نظام قوة الشرطة مستحقة لدعم رجال الداخلية نظراً لدورهم الكبير في العمل والسهل على راحة المواطنين.



يوشهري تصرح للصحافيين

«الأشغال» شكلت لجنة تقصي حقائق

بوشهري: «الرعاية السكنية» انتهت من حصر أضرار الأمطار في مدينة صباح الأحمد

ربيع سكر

في البنية التحتية لمدينة صباح الأحمد، وأضافت أنها في المؤسسة العامة للرعاية السكنية شكلت فرقا فنية لحصر الأضرار في مدينة صباح الأحمد وأعدت تقريرا كاملا عن الأضرار وتحديد درجة الضرر، ورفعت التقرير لضمه إلى أعمال لجنة تقصي الحقائق.

وعن كيفية معالجة الأضرار التي لحقت بالبيوت والممتلكات أشارت بوشهري إلى أن مجلس الوزراء كان واضحا في بيانه أمس وتم تشكيل لجنة برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح لهذا الغرض.

أكدت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د. جنان بوشهري أن الحكومة فعلت خطة الطوارئ بشكل كامل في مواجهة موجة الأمطار غير المسبوقة الأيام الماضية، كما أكدت جاهزية الحكومة بجاهزتها كافة لأي أمطار مقلية.

وقالت بوشهري في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة إن وزارة الأشغال بدأت تشكيل لجنة تقصي حقائق برئاسة وزير الأشغال للنظر في الأضرار التي حدثت في الطرق والشوارع والبنية التحتية نتيجة الأمطار والسيول، بشكل عام ومن مهام اللجنة بحث الأضرار

انتهت من التصويت على جميع الاقتراحات برغبة المدرجة على جدول أعمالها

«التعليمية» ستطلب تفويض المجلس للتحقيق في «الشهادات المزورة»

ربيع سكر

حددت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد خلال اجتماعها أبرز أولوياتها في دور الاعتقاد الثالث، وانتهت من التصويت على جميع الاقتراحات برغبة المدرجة على جدول أعمالها.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة إن هذه الاقتراحات تتناول مواضيع خاصة بالمجالات التعليمية والتربوية والإعلامية والإرشادية، كاشفاً عن موافقة اللجنة على معظمها.

مع التوصية بعقد نقاش حولها مع الجهات المعنية، وأوضح الرويعي أنه تم الاتفاق على 4 أولويات للجنة، وهي مشروع القانون في شأن الجامعات الحكومية، والاقتراحات والموضوعات المتعلقة بالوظائف التربوية المساندة، وتنظيم الشهادات الطلابية، وتنظيم التعليم العالي، وتوقع أن يستغرق بحث هذه الأولويات ما بين 12 إلى 15 اجتماعاً ما لم تستجد مواضيع أخرى،



جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

معباً عن تفاعله في أن تصل اللجنة إلى ذروة الإنجازات الخاصة بعملها خلال مدة قصيرة مقارنة بالأدوار التشريعية السابقة، وبين أنه تم الاتفاق على أن تعقد اللجنة اجتماعاتها يومي الاثنين والخلافت في الأسابيع التي لا تعقد

«التشريعية» توافق على قانون الأحوال الشخصية «الجعفرية»

حماد أرفض قانون السماح بتجنيس غير المسلمين لأنه غير دستوري

ربيع سكر

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها على الاقتراحين بقانونين بشأن الأحوال الشخصية الجعفرية بإجماع أعضائها الحاضرين.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة استكملت مناقشة ما تم في دور الاعتقاد السابق بخصوص الاقتراحين بقانونين عن مسائل الأحوال الشخصية طبقاً للمذهب الجعفري، وأضاف الشطي أنه تمت الموافقة بإجماع الحاضرين على قانون الأحوال الشخصية الجعفرية، مبيناً أن اللجنة استمعت إلى الآراء كافة ومناقشة بنود ومواد القانون، وكذا الاستماع إلى أحد الخبراء في هذا القانون، إلى آراء المكتب الفني للجنة التشريعية من مستشارين وقانونيين على رأي المجلس الأعلى للقضاء وتمت التداولات بشأن الاقتراحين.

وأوضح أنه تمت بعض التعديلات الإجرائية ومن مثل ذلك في مسألة الديباجة فكان من الضروري ذكر قانون محكمة الأسرة وهو جزء لا يتجزأ من قانون المحاكم الأحوال الشخصية الجعفرية.

وبين أنه تم الاتفاق على بعض التعديلات على بعض المواد وتم الأخذ برأي جميع أعضاء اللجنة ومقدمي الاقتراحين، مؤكداً أن إقرار اللجنة وموافقتها على الاقتراحين في شأن الأحوال الشخصية الجعفرية ما هي إلا تكريس لمبدأ المواطنة وأن الكويت بلد التسامح وإعطاء الاحوال العائلية.

وأكد الشطي أن القانون خطوة

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

للام، متمنياً أن يتم إرساله إلى المجلس للتصويت عليه في أسرع وقت ممكن، ومتمنياً من الحكومة أن تتسجم مع هذا القانون وتعديلاته.

من جانبه أكد النائب سعدون حماد رفضه ما ذهبت إليه اللجنة التشريعية على رأس الأول من خلال الموافقة على اقتراح بقانون ينص على السماح بمنح الجنسية الكويتية لغير المسلمين.

من جانب آخر قال حماد انه وصلهم في اللجنة الصحية تقرير ديوان المحاسبة عن تجاوزات المكتب الصحي الكويتيين في السفارات.

وأشار إلى انه كان هناك أربع مواد تم مراجعتها جيداً مثل المادة 19 وتم بحث الجوانب القانوني والدستوري

لم يكن موجود ولم يحضر النقاش والتصويت، مؤكداً احترامه لرأي النواب ولكن الاقتراح يتعارض مع المادة الثانية من الدستور التي تنص على ان دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وبهذا يخالف الدستور وسيكون هذا رأيي في قاعة عبد الله السالم.

من جانب آخر قال حماد انه وصلهم في اللجنة الصحية تقرير ديوان المحاسبة عن تجاوزات المكتب الصحي الكويتيين في السفارات.

وأشار إلى انه كان هناك أربع مواد تم مراجعتها جيداً مثل المادة 19 وتم بحث الجوانب القانوني والدستوري

اللجنة انتهت من وضع مسار عملها

«الخارجية البرلمانية» تفتح ملفات «صندوق التنمية» والقروض الخارجية

ربيع سكر

انتهت لجنة الشؤون الخارجية في اجتماعها من وضع مسار عملها وآلية تحريكها وأهم الموضوعات التي سوف تبحثها، وأوضح رئيس اللجنة د. عبد الكريم الكندري في تصريح صحافي أن اللجنة ستسلط الضوء على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في الفترة المقبلة

كونه يخدم السياسة الخارجية الكويتية حيث ستبحث اللجنة فعالية الصندوق وجدوى القروض ومدى استفادة الكويت سياسياً من بعضها.

وأكد أن اللجنة ستناقش دور البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج وجودة الخدمات التي تقدمها للأفراد خصوصاً فيما يتعلق بتوفير الحماية القانونية للكويتيين بالمفاتيح الإقليمية.

ضد قضايا النصب العقاري التي زادت بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى بحث سياسة إحلال الكويتيين في السفارات.

وحذم النائب د. الكندري بأن لجنة الشؤون الخارجية وجهت دعوة إلى وزير الخارجية ونائبه لحضور اللجنة وإطلاعها على آخر التطورات بالمفاتيح الإقليمية.



جانب من اجتماع اللجنة الشؤون الخارجية